



الأرشيف الوطني الجزائري

مصدر فريد لدراسة تاريخ الجزائر إبان الفترة العثمانية.

حبيبة عليش .

طالبة سنة ثالثة دكتوراه

جامعة الجزائر - 02 -

الملخص:

يعتبر الرصيد الوثائقي بالمركز الوطني للأرشيف الجزائري، مصدر أساسي ومهم للحصول على المعلومات الموثوقة والدقيقة، إذ تهدف هذه الدراسات إلى إثبات مدى أهمية هذا الرصيد الأرشيفي الخاص بالفترة العثمانية، مقارنة بالمصادر الأخرى وكذا تقديم صورة واضحة عن محتوى ومضمون وأهمية هذا الرصيد الوثائقي، بالإضافة إلى الإشارة إلى كيفية الاستفادة من هذا الأرشيف مع التنبيه إلى الصعوبات التي يواجهها الباحث في البحث داخل هذا الأرشيف، هذا ويجب التنويه إلى ضرورة



الاعتناء والاهتمام بهذا الكم الهائل من الوثائق الأرشيفية، لأنها
الركيزة الأساسية لكل بحث موضوعي.

الكلمات الدالة:

الأرشفة؛ الوثائق؛ الرصيد الوثائقي؛ الجزائر؛ الفترة
العثمانية؛ بحث موضوعي.

Abstract:

The documents in the Algerian National Archives is a basic source for obtaining reliable and accurate information. These studies aim at proving the importance of this documents Archives of the Ottoman period compared to other sources, as well as providing a clear indication of the contents and the importance of this documents.

In addition to pointing out how to take advantage of this archive with a warning to the difficulties faced by the researcher in the search within this archive and should be noted to the image of care and attention to this large amount of guidance documents because it is the basis for each substantive research.

**Keywords:**

Archive; Documents; Documentary Balance; Algeria; Ottoman period; objective research.

تمهيد:

لقد تعددت منابع البحث في تاريخ الجزائر إبان الفترة العثمانية من مذكرات الرحالة، والسياسيين، والعسكريين، أو ملاحظات المسافرين، أو تقايد العلماء ورجال الدين، أو تقارير السفراء، والقناصل، والجواسيس أو قصائد الشعراء، أو مدونات الهواة، فمهما اختلفت وتعارضت هذه المصادر في أخبارها وأحداثها، تبقى سندا لا يمكن الاستغناء عنه في كتابة التاريخ، غير أن الأرشيف يكتسي أهمية أكبر فهو جذوة الحقيقة التاريخية، لذلك سنحاول في هذه المقالة تسليط الضوء على الأرشيف الوطني الجزائري، كمصدر مهم في دراسة تاريخ الجزائر الحديث، من خلال الإجابة على عدة تساؤلات حول ماهية الأرشيف، وما هي مكونات رصيد الأرشيف الجزائري المتعلق بالفترة العثمانية؟ وما هو فحوى هذا الرصيد الأرشيفي؟ وفيما تكمن أهميته في كتابة



تاريخ الجزائر الحديث مقارنة بالمصادر الأخرى؟ وكيف يتم الاستفادة منه؟ وما هي أهم صعوبات البحث فيه؟.

• ماهية الأرشيف :

إن كلمة أرشيف يونانية المصدر "Arché" أو "Archion" ومعناها السلطة، كما عرفت في اللاتينية بـ: "Archivum" ومعناها مصطلح الورقة¹، أما فيما يخص مفهومه الحديث، فقد قدمت القوانين الجزائرية المعاصرة عدة تعاريف للأرشيف، لعل من أبرزها هي أنه مجموع الوثائق التاريخية والوثائق التي تنتجها أو تتسلمها هيئات الحزب، والجماعات، والمؤسسات، والهيئات العمومية، بالإضافة إلى تلك الوثائق التي يحوزها الأشخاص والعائلات، والمؤسسات، والمنظمات غير العمومية².

وزيادة على هذا، فالأرشيف هو الوثائق التاريخية التي أنتجت من قبل الهياكل الاستعمارية المندثرة حاليا، وأيضا الوثائق المنتجة خلال العهد العثماني³، فمن خلال كل ما سبق يمكن تعريف الأرشيف، على أنه مجموع الوثائق الناتجة عن نشاطات



عديد الجهات سواء كانت هيئات، أو مؤسسات، أو أشخاص لتصبح لبعضها قيمة تاريخية بالغة فتحفظ في مراكز للأرشيف.

• أرصدة الأرشيف الجزائري الخاص بالفترة

العثمانية:

يتكون الأرشيف الوطني الجزائري -ببئر خادم- من ست مجموعات تختلف على حسب طبيعة محتواها والجهة التي قامت بتدوينها.

المجموعة الأولى: سلسلة سجلات المحاكم الشرعية: وهي

تشكل رصيда هاما يضم أربع وخمسين ومائة علبة، وهذا حسب تعداد الأستاذة عائشة غطاس⁴، غير أن الأستاذ ناصر الدين سعيدوني فيعدّها باثني وخمسين ومائة علبة⁵، في حين أن رئيسة مصلحة تبليغ الأرشيف، فتأكد أن عدد العلب المتوفرة اليوم في المركز هي ثلاث وخمسين ومائة علبة، هنا يمكن طرح التساؤل التالي هل هناك علبة مفقودة أم ماذا؟.



هذا وتحتوي العلبة الواحدة على أزيد من مائة وثيقة بل إن بعضها يضم ضعف ذلك ويتعداه، وتغطي هذه السلسلة الإطار المكاني الذي يشمل مدينة الجزائر والمناطق المجاورة لها، بالإضافة إلى بعض المدن الأخرى كالبليدة، والمدية، ومليانة، أما عن الإطار الزمني الذي تغطيه نفس هذه السلسلة فيمتد من النصف الأول من القرن السادس عشر إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر⁶، وبالصبط من 1592 إلى 1856 م .

ونلاحظ أن أغلب وثائق هذه المجموعة يتعلق بقضايا الأوقاف، والملكيات الخاصة وما يتصل بها من معاملات البيع والشراء، والمخاصمات، وإثبات النسب، وتسجيل عقود الزواج، والطلاق، وتحديد الصداق أو الإرث، والهبة أو الشفاعة⁷، وقد تم تسجيل هذه الوثائق الإدارية من طرف القاضي⁸، فقد كان هذا الأخير مسؤولاً عن كل المعاملات الاجتماعية، والملاحظ أن بعض علب هذه السلسلة يحمل ترقيما مزدوجا⁹.



أما عن طريقة الاطلاع على وثائقها، التي تم تصوير نسخها الورقية الأصلية في شكل مصغرات فلمية -الميكروفيش -، حيث توضع هذه الأخيرة في جهاز خاص بقراءتها يعرف باسم قارئ الميكروفيش، وعدد هذه الأجهزة بالمركز هو سبعة أجهزة، دون أن ننسى أن كل علبة قد خصص لها ظرف يجمع تلك المصغرات الفلمية -الميكروفيش -، كما أن هذه السلسلة تحتوي على ثمانية فهارس قام بإعدادها شهاب الدين يلس تحت عنوان "الفهرس التحليلي للوثائق التاريخية الجزائرية للرصيد العثماني 1648 -1862م".

وليكن في المعلوم، أن العقود العائدة إلى العهد الأول، من هذه السجلات نادرة، وذلك يعود إلى الإهمال والتخريب اللذان طالا هذا الرصيد على أيدي السلطات الاستعمارية، التي عاثت فيها فسادا¹⁰، ويبدو أن تفسير هذا راجع إلى فطنة السلطات الفرنسية بمدى أهمية هذه العقود، ولتتمكن أيضا من تشويه وعدم ترك أي دليل يبين الملكيات الخاصة بصفة عامة، والواقع الحقيقي الذي كان يعيشه الجزائريين آنذاك بصفة خاصة، وهذا ليس بالشيء



الجديد في ممارسات فرنسا في الجزائر باعتبار أن هدفها الرئيسي كان تدمير الشخصية الجزائرية بكل المقاييس.

المجموعة الثانية: سجلات بيت المال¹¹: وتحتوي على أربعة وستين سجلا موزعا على إحدى عشر علبة، وهي في مجملها تتناول الموضوعات المتعلقة بالدخل، والخراج، والتركات، والوصايا، والأملاك، والضرائب، والوفيات والمعونة القبلية، كما تشمل وثائق هذه المجموعة على الأملاك الموقوفة، وعوائد المؤسسات الخيرية المشرفة عليها، بالإضافة إلى احتوائها على تسجيلات للأمانات، وودائع بيت المال، وقوائم بالأملاك العقارية، وأحكام خاصة بالتركات، ونجد أن أقدم هذه الوثائق يعود إلى 1111هـ/1699م. أما عن إطارها الزمني فهي تغطي الفترة الممتدة من 1648 إلى 1826 م، في حين أن إطارها المكاني يشمل بدوره مدينة الجزائر والجهات القريبة منها، والقليل منها يخص مدنا جزائرية أخرى¹².

كما يمكن أن نشير إلى أن طريقة الإطلاع على هذه السجلات التي تم تصوير نسخها الورقية الأصلية أيضا في شكل



مصغرات فلمية - تعرف بميكروفيلم، ليتم وضع هذه الأخيرة في جهاز يسمى قارئ الميكروفيلم، ويمتلك المركز الوطني للأرشيف جهاز واحد فقط.

المجموعة الثالثة: **سجلات البايليك**¹³: وتطلق عليها أيضا تسمية **دفاتر البايليك**، وتضم ستة وثمانين وثلاثمائة سجلا محفوظ أو موزعا على ست وثلاثين علبة. ومعظم وثائق هذه السلسلة هي وثائق "الوقف"، بحيث نجد أن أغلب هذه الأخيرة قد سجلت على المؤسسات الخيرية، فالعديد منها موقوف على الحرمين الشريفين مكة والمدينة، والجامع الأعظم¹⁴ فقد ورد في إحدى السجلات:

"بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد

وعلى اله وصحبه أجمعين

دفتر مبارك يشتمل الإرشاد والله على [كذا] الأماكن

المحبسة على فقراء الحرمين الكريمين مكة المشرفة والمدينة

المنورة على مشرفها أفضل الصلاة والسلام..."¹⁵.



وتتناول أيضا هذه السجلات الموضوعات ذات الطابع الإداري، واقتصادي وحتى الثقافي وجداول لنفقات، ومداخل الخزينة، وتقيد القضايا المتعلقة بالمعاملات وتضبط أعمال المصالح الإدارية والخدمات الاجتماعية والاقتصادية كالضرائب¹⁶، والمبادلات التجارية، داخل مدينة الجزائر وخارجها، ومنها قسم مهم يخص القضايا والمعاملات الخاصة بعديد المدن مثل: البلدة والمدينة، ومليانة، ومستغانم، وشرشال، ومازونة، وتنس¹⁷، أو بأوطان دار السلطان القريبة من مدينة الجزائر(سهل متيجة وما حوله)، وتشمل أيضا سجلات وضعت من طرف السلطات الاستعمارية في السنوات الأولى للاحتلال في إطار القيام بإحصاء شامل للعقارات بالمدينة وخارجها¹⁸.

أما عن أقدم الوثائق التي رصدت في هذه السجلات فيعود إلى 1085هـ/1675م. كما يجب الإشارة إلى أن أغلبها يعود إلى القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر الميلاديين، كما نلاحظ أيضا أن العديد من السجلات الخاصة بهذه المجموعة قد



دونت باللغة العصلمية، أما المتبقية فقد دونت باللغة العربية
تدخلها مصطلحات عامية كانت متداولة في تلك الفترة .

هذا وإن طريقة الإطلاع على هذه الدفاتر التي تم تصوير
نسخها الورقية الأصلية هي الأخرى في شكل مصغرات فلمية -
تعرف بميكروفيلم، حيث توضع هذا الأخيرة في جهاز يسمى قارئ
الميكروفيلم، دون أن ننسى أن المركز الوطني للأرشفة يمتلك جهاز
واحد فقط .

المجموعة الرابعة : سلسلة بيت المال والبايليک: وهي تضم
واحد وعشرين ومائة سجل موزعة على ثلاثة عشر علبة، وهي عبارة
عن خليط بين وثائق بيت المال والبايليک في العلبة الواحدة، أي
ضمن الميكروفيلم الواحد، أي أنها تتناول مواضيع مختلطة بين
السلسلتين، كما أن هذه السلسلة محفوظة، وتقرأ مثلها مثل
سلسلة بيت المال وسلسلة بيت البايليک.



وتجدر الإشارة أن المجموعات الثلاث الأخيرة، متشاركة في قرأتها على جهاز واحد فقط بالمركز الوطني للأرشفة، والمسمى قاريء المكروفيلم.

المجموعة الخامسة: مهمة دفترى أو دفاتر مهمة¹⁹ : ويضم إحدى عشر وتسعمائة وثيقة، موزعة على ستة عشر علبة، كل علبة تحتوي اثنان وثلاثين وثيقة إلى سبعة وسبعين وثيقة، ويوجد منها تسع وسبعون وثلاثمائة وثيقة مترجمة واثنان وثلاثين وخمسمائة وثيقة غير مترجمة، وقد تم ترتيب هذه الوثائق داخل كل دفتر مهم حسب رقم الأحكام الصادرة أي من اصغر حكم إلى أكبره دون الأخذ بعين الاعتبار تاريخ الصدور²⁰ ، دون أن نسى أن هذه المجموعة هي عبارة عن وثائق مصورة من دور أرشيفات استانبول (خزانة قصر "توبكابي" وخزانة الباب العالي الرئيسية وخزانة وزارة الخارجية التركية) جمعها ورتبها الأستاذ احمد توفيق المدني رحمه الله²¹ ، في فهرس عام جمع في كتاب كبير يوجد نسخة منه الآن بالأرشفة الوطني الجزائري.



والملاحظ أن أغلب وثائق هذه المجموعة يتعلق بالعلاقات الدبلوماسية والمراسلات الرسمية، بين الجزائر ومركز الخلافة العثمانية²²، أي أنها تخص جميع القرارات والفرمانات²³، التي أصدرها الديوان السلطاني في استانبول ووجهها إلى الولاية، أو القضاة، أو العلماء ومشايخ المتصوفة، وحتى إلى الزعامات المحلية بالجزائر، وتجدر الإشارة إلى أن معظم وثائق هذه الدفاتر مدونة باللغة العثمانية، إلا أنها توجد البعض القليل منها قد تم ترجمته إلى العربية من طرف الأستاذين محمد داود التميمي وفكري طونا.

أما عن طريقة الاطلاع عليها، فهو طلبها لتقدم عبارة عن ظرف يحوي نسخ ورقية، الورقة الأولى هي ذلك الفرمان السلطاني المدون باللغة العثمانية، أما الأوراق الثانية فهي تخص التعريب مكتوبة بخط يد معربها، أما الثالثة فقد تم رقن التعريب، ويجب التنبيه إلى أن النسخة المرقنة عند مقارنتها مع النسخة المكتوبة بخط يد معربها يلاحظ وجود العديد من الأخطاء، لذا يجب اعتماد النسخة الأصلية خاصة إذا قام الباحث بطلب تصوير، لأن المركز يقوم بتصوير النسخة المرقنة فقط، كما يجب الإشارة إلى



أن بعض الأظرف لا تحوي نسخة الفرمان السلطاني المدون باللغة العصلمية، غير أن الترجمة موجودة.

المجموعة السادسة: **خط همايون**²⁴ :يضم سبعة وأربعين وثلاثمائة وثيقة، موزعة على خمسة وثلاثين علبة، وهذا حسب تعدادي الشخصي للبطاقات المخصصة لها، إذ انه قد تم كتابة رقم العلبة التي تضم مجموعة بطاقات وكل بطاقة مكتوبة عليها تلخيص لوثيقة معينة، أما حسب رئيسة مصلحة تبليغ الأرشيف فتأكد أن التقسيم الجديد يضم ثلاثة وعشرين علبة، وتتناول هذه المجموعة نفس المواضيع التي يتناولها دفتر مهم، كما أن ووثائقها قد جمعها أيضا الأستاذ احمد توفيق المدني من دور أرشيفات استانبول (خزانة قصر توبكابي وخزانة الباب العالي الرئيسية وخزانة وزارة الخارجية التركية) .

كما يجدر التنويه، إلى أن هذه المجموعة مفهرسة في بطاقات، كل بطاقة تحمل تلخيص لأمر أو فرمان معين، أما عن طريقة الاطلاع عليها فهو طلبها، فتقدم مثلها مثل دفتر مهم، ولها نفس خصائصه الدقيقة، دون أن ننسى أن كلتا المجموعتين الأخيرتين -دفتر مهم وخط همايون - قد تم تعريب ووثائقها من



اللغة العصلمية إلى العربية كل من الأستاذين محمد داود التميمي وفكري طونا أيضا .

• مضمون الرصيد الأرشيفي بالمركز الوطني

للأرشيف:

من خلال اطلاعنا على بعض الوثائق سواء الخاصة بسلسلة المحاكم الشرعية، أو سلسلة البايليك، أو سلسلة بيت المال أو دفتر مهمة أو خط همايون، وجدنا انه يمكن أن نستخرج منها عدة معلومات في شتى الميادين والمجالات سواء كانت سياسية، أو إدارية، أو عسكرية، أو اقتصادية، أو اجتماعية، أو ثقافية، وقد حاولنا تلخيصها في عديد من النقاط التي تنبها لها وهي كالآتي :

أولا: المعلومات المتعلقة بطبيعة العلاقات الدبلوماسية والمراسلات الرسمية بين الباب العالي والجزائر مثل فرمان أو القرار السلطاني الذي أرسل إلى حسين باشا -الداي- يأمره بإلغاء القرصنة قطعاً ويقول إنها مخالفة للشرع وللقانون ويأمره بالإقلاع عنها²⁵، وحتى بين الايالات أو البلدان الأخرى كالمغرب الأقصى



مثلا²⁶، ونستطيع أن نستخلص منها مدى ارتباط أو حرية السلطة في الجزائر، وما هي امتيازاتها إذا قرنها مع ولايات أخرى .

ثانيا: رصد الولاة وفترات حكمهم، وطرق تولية الحكام، والقياد، وأسمائهم وإجراءات التولية، والمصادرة. فمثلا في إحدى الوثائق وجدنا وثيقة تبين تولية السيد إبراهيم حاكم على المدينة سنة 1227هـ/1812م²⁷.

ثالثا: الكشف على الوظائف والرتب العسكرية والإدارية، وكذا أسماء أصحاب هذه المناصب وسنوات توليهم أو عزلهم وحتى إجراءات التغريم والمصادرة، بالإضافة إلى بيان عدد أفراد الجيش ووضعيتهم كبحارة أو انكشارية متزوجين أو عزاب، وكذا رتبهم وأماكن استقرارهم، هل هو في الشكنات أو في بيوت خاصة داخل المدينة أو خارجها، وكذا أسلوب حياتهم ونشاطهم العسكري والاقتصادي كفلاحين أو حرفيين أو تجار وتفاعلهم داخل المجتمع سواء في المدينة أو الريف .



رابعاً: المعلومات الخاصة بالعملات المتداولة والمعادن التي تصنع منها، وضرب النقود والثروات والودائع الخاصة بالخزينة أو السكان، كما يمكن الاطلاع على أنواع الثروات من نقدية أو مادية سواء كانت زراعية أو حيوانية ..الخ.

خامساً: رصد أنواع المحاصيل الزراعية والإنتاج الحيواني، كما يمكن تقدير كميات الإنتاج إذا ما قورن بمقدار ضريبة العشر، إضافة إلى التعرف على أنواع المكايل والموازين، وتوزع الأسواق وطريقة سيرها وإدارتها، وكذا أنواع الحرف والمصنوعات والفئات المتخصصة في كل حرفة، وكذا تبيان المعاملات التجارية من بيع وشراء بين مختلف هذه الفئات.

سادساً: المعلومات الخاصة بأنواع الضرائب وطريقة جمعها وأوجه إنفاقها. إذ تم الإشارة في إحدى الوثائق إلى ضريبة الضيفة²⁸ التي كان يدفعها سكان المدينة²⁹، بالإضافة إلى الجبايات الأخرى ورسوم الجمارك وطريقة تأديتها أو أساليب جمعها، ومقدورها في المدينة والريف سواء كان في الأسواق أو غيره، وكذا المواد التي



يجب إخراج ضرائبها والنفقات التي عليها الدفع والتي تدفع أكثر أو أقل مقارنة بالنفقات الأخرى.

سابعاً: تكوين صورة واضحة تصف المدينة-مدينة الجزائر -فحوصها وبنائيتها وموقع الثكنات، والحصون، والمحلات أو الدكاكين، والحمامات، والمساجد، والعيون فيها، والفنادق، والمقاهي، والمخبرات -الكوشات -بلغة ذلك العصر، ويتبين أيضاً أعدادها ونشاطاتها وكيفية تسييرها، وزيادة على هذا يمكن التعرف على الجانب المعماري لعمران مدينة الجزائر وتخطيطها وتعداد فحوصها، وكذا طريقة بنائها من خلال الأوصاف الواردة.

ثامناً: تبيان فئات المجتمع من أتراك، وحضر، وأشراف، وكراغلة، وعبيد، والأسرى، وأعلاج، وعديد الطوائف الوافدة على المدينة، وطبيعة نشاطها، وعلاقتهم ببعضهم البعض، وبالإدارة، والسلطة، وحتى مع سكان الأرياف، وبذكر الأرياف، فإنه يمكن الاطلاع على وضعية سكانه وقبائله، وأسمائها، وعددها، وأغلب نشاطاتها، بالإضافة إلى أنه يمكن تحديد طبيعة علاقاتها مع



السلطة سواء كانت كقبائل رعية، أو مخزنية أو متحالفة، أو متمردة، ومعرفة أسلوب تعامل السلطة معها.

تاسعا: جمع معلومات دقيقة عن التعاملات والحياة اليومية إن صح التعبير للمجتمع من زواج وقيمة الصداق والمهر، وكذا الطلاق وأسبابه، وأيضا عقود تقسيم التركات -الفريضة -³⁰، وعدد أفراد الأسر ومخلفاتهم وإقرارات الدين والدعاوى، دون أن ننسى تسجيلات الأوقاف لأن عددها هائل مقارنة بالوثائق الأخرى، فنجد أن اغلب الفئات والشرائح كانت تقوم بعملية وقف أملاكها سواء على نفسها أو على أهلها أو على سبل الخيرات مثل الحرمين الشريفين -مكة والمدينة، أو على المساجد، أو العيون، أو المدارس... الخ، فمن هذه العملية يمكن تحديد الأملاك، والعقارات وأصحابها .

عاشرا: دراسة كل عناصر المجتمع بصورة دقيقة كالمرأة مثلا، فمن خلال هذا الرصيد وخاصة ما خص منها سلسلة المحاكم الشرعية، نلاحظ انه يمكن أن ندرس العديد من تفاعلاتها



في المجتمع إذ أن العديد من الوثائق الوقفية كانت تخص النساء مثل تحبيس أملاك المرأة المسماة رقية بنت عبد الله³¹، كما أنهن كن يلعبن أدورا اقتصادية أيضا إذ نجد أنهن قد مارسن البيع وشراء³².

إحدى عشر: الحصول على معلومات دقيقة عن اللغة المتداولة وحتى بعض الكلمات العامية التي كانت تستعمل آنذاك لأن الكثير من هذه الوثائق قد استعمل فيها كلمات عامية مثل زمام³³ بمعنى الكراس أو الكتاب، والكاي³⁴ بمعنى الواقع أو الموجود، والولية³⁵ بمعنى المرأة وغيرها كثير، كما نجد عديد الكلمات العصلمية ضمن الوثائق المدونة باللغة العربية وهذه الكلمات سواء كانت لرتب العسكرية مثل انجشاري³⁶، ويولدش أو للوظائف الإدارية مثل خوجة³⁷ وبيت المالجي وحتى للوظائف الحرفية مثل البابوجي³⁸ والقوقاجي³⁹.

اثنا عشر: التعرف على المؤسسات الدينية التي عرفت باسم الزوايا وتبيان مدى مساهمتها في نشر العلم، والدين، والتعرف



كذلك على النشاطات الاجتماعية كالتكافل الاجتماعي والصدقات أمثال صدقات زاوية الشرفة⁴⁰، وتبيان علاقاتها مع السلطة مثل ما تدفعه زاوية بن إسماعيل بمليانة من ضرائب⁴¹ وغيره، وأيضا التعرف أكثر على المرباط ومكانته في المجتمع وكذا العلماء⁴².

• أهمية الأرشيف في كتابة التاريخ الجزائر

الحديث مقارنة بالمصادر الأخرى:

إن الهدف الرئيسي من كتابة التاريخ هو الوصول إلى الحقيقة ولا يتأتى هذا إلا باعتماد مصدر موضوعي يتناول الحدث بكل عمق، ولا يكون سطحي أو ذا أحكام مسبقة، فالوثائق الأرشيفية هي وحدها القادرة على تقديم مثل هذه الخصائص، بالإضافة إلى أنها تمتاز بتقديم المعلومات الصحيحة والجديدة دون غيرها من المصادر التاريخية الأخرى، فهي تقدم لنا صورة أمينة وصادقة عن أوضاع الجزائر في تلك الفترة .



والجدير بالذكر أن هذه الوثائق تكمن قيمتها التاريخية الكبيرة في كونها قد أعدت من طرف قضاة أو مفتين، أو خوجات مسؤولين عن تدوين أمور إدارية لمصلحة ما، أو لأفراد الجيش، وبما أنهم جميعا قد كانوا ملزمين بتقديم معلومات صحيحة في العقود التي وثقوها أو في تقاريرهم المسلمة، خاصة ما تعلق منها بسياسة السلطة أو أمن الايالة، لذلك لا يمكن التشكيك في مصداقيتها وأيضا موضوعيتها.

أما المصادر الأخرى فنلاحظ أنها مهما صدقت وادعت أنها تعتمد الموضوعية، إلا أن الذاتية تجد الطريق إليها بشكل أو بآخر، سواء كانت هذه المصادر محلية أو أجنبية، فالأولى حتى وإن كانت أقرب إلى الحقيقة إلا أنها في الكثير من الأحيان قد تغطي عليها الملامح السياسية والمصالح الشخصية أو العائلية. وكمثال على ذلك ما كتبه حسان خوجة عن بايات بايليك الغرب -وهران - وكيف صور بعضهم بأقبح الخصال أمثال الباي عثمان باي أو عصمان باي⁴³، وكذلك ما كتبه ابن ميمون الجزائري في مدح محمد بكداشحتى جعل منه شخصية كاملة⁴⁴، ونحن نرى أن الكمال لله، وبالإضافة إلى ما كتبه حمدان بن عثمان خوجة عن



الجزائر في كتابه المرأة وكيف ضخم الكثير من المعطيات ونذكر منها على سبيل المثال انه قد عدد سكان ايالة الجزائر بعشرة ملايين نسمة⁴⁵، لغاية في نفسه بينما مصادر أخرى فقد أحصت هؤلاء السكان ما بين مليونين وأربعة ملايين نسمة كبوتان، وبرو وشالر⁴⁶، فالملاحظ هنا أن كل هذه المصادر تقابلها مصادر أخرى تقدم معلومات منافية لها لذلك يمكن التشكيك في حقيقتها. في حين أن المعلومات أو المعطيات التي تقدمها وثائق الأرشيف الوطني لا يمكن التشكيك فيها للأسباب سالفة الذكر.

أما الثانية أي الأجنبية فسنقدم بعض الأمثلة أيضا عن تلك المعلومات التي وردت في الكثير من المصادر الغربية كالتى صورة الحكم العثماني بأبشع الصور وحكمت عليه بالاستبداد والصوصية والهمجية والفضوية في الحكم والإدارة سواء في كتاب قرامونت الموسوم بتاريخ الجزائر تحت الهيمنة التركية 1516 - 1830م⁴⁷، او في كتاب تاريخ ملوك الجزائر للأب ديقو دي هايدوا⁴⁸، وغيرهم كثير. غير أن الحقيقة نجدها في تلك الأطنان من وثائق الأرشيف الجزائري والتي توضح ذلك النظام والتسيير



الدقيق والممنهج في إدارة وحكم البلاد، أو في تلك الطريقة المنظمة لحياة هذا المجتمع.

فمن خلال كل ما سبق، يتبين ان وثائق هذا الأرشيف، هي مادة علمية جاهزة للباحثين لدراسة تاريخ الجزائر إبان الفترة العثمانية، وإجراء مقارنة بينها وبين المصادر التاريخية المعاصرة لها سواء كانت عربية أو أجنبية. وبناء على هذا فيمكن للباحثين اختيار موضوع معين من مئات الموضوعات الواردة في تلك الوثائق الكثيرة لنيل درجة علمية فيها، وذلك من خلال دراستها وإجلاء غوامضها وكشف ما يكتنفها من ملابسات، ولا يتأتى هذا إلا بتخصيص وقت طويل لها، ففعلا كما يقول الأستاذ ناصر الدين سعيدوني "... شريطة الاعتكاف على قرأتها..."⁴⁹.

وبذلك فقد صدق من قال: "التاريخ هو علم الوثائق يستقرئها المؤرخ ويحللها للتوصل إلى وقائع تشتمل عليها. وهي تفرض ذاتها بذاتها قبل كل تفسير ومتى ضاعت الوثائق ضاع التاريخ"⁵⁰، فالوثائق الأرشيفية تجعل من التاريخ الذي يعتبره



الكثير من العلماء والباحثين نسبي غير نسبي بل حتى انه يصبح علما دقيقا قائما بذاته.

كيفية الاستفادة من الأرشيف الجزائري:

يتجه الباحث إلى مركز الأرشيف الوطني الواقع بالعاصمة الجزائرية وبالتحديد بمدينة بئر خادم، محمدا في إي إطار يريد البحث لتقدم له استمارة معلومات تحتوي على بيانات يجب ملؤها، ويستطيع تسهيل عملية بحثه بالاستعانة بالفهارس الخاصة بهذا الرصيد والتي ذكرنها ضمن كل سلسلة، ثم يمكنه تحديد اللعب التي تخدمه في الإطار العام وبعدها يطلب هذه الوثائق أو اللعب فيقرأها إن كانت تتوفر ورقية كدفتر مهم أو خط همايون أو يوصلها بجهاز قراتها إذا ما تعلق بالسلسلات الباقية، ولتبدأ بذلك رحلته مع البحث والغوص في مضمون الوثيقة، وإذا أراد هذا الباحث تصوير تلك الوثائق فيجب عليه تقديم ملف مع تحديد الوثائق التي يريد تصويرها، لتقدم له بعد أربعة وعشرين ساعة إلى حوالي أسبوع، وبشرط أن لا تفوق هذه الوثائق عدد معين من الصور إذ لا



تتعدى عشرة وثائق للباحث في الطلب الواحد، ولا تتعدى ثلاثين وثيقة في السنة الواحدة أيضا، هذا ويتم تصوير هذه الوثائق مقابل مبلغ رمزي يقدمه الباحث لهذه المصلحة.

صعوبات البحث في الأرشيف الوطني الجزائري :

إن إيجاد الوثائق الخاصة بأي بحث ومعرفة محتواها ومضمونها يحتاج إلى جهد كبير بالإضافة إلى الوقت لعدة أسباب أهمها:

-عدم وضوح الوثيقة ورداءة الخط في الكثير من الأحيان بحيث أنه في بعض المرات لا يستطيع الباحث فك مدلولها وكأنها لم تكتب باللغة العربية، كما لا ننسى أن هذه الوثائق تحوي مصطلحات ذلك العصر فلكي لا يقع الباحث في المغلطات وجب عليه البحث عن مدلول تلك المصطلحات في عصرها.

-عدم احتواء الفهارس على المعلومات الكاملة لكل وثيقة بل أنها تحتوي على ملخص وجيز يتناول موضوعا واحدا في اغلب الأحيان، بينما نجد أن الوثيقة الواحدة تحتوي عدة مواضيع



مختلفة، فيمكن استخراج الكثير من المعلومات، لذلك يصعب على الباحث التعرف على محتوى الوثيقة دون الاطلاع عليها.

-صعوبة تفريغ المعلومات المقتناة أو المأخوذة من الأرشيف وترتيبها خلال فترة زمنية محددة بحيثأن بعض الحقب الزمنية غير موجودة، دون أن تلغي أن بعض هذه الوثائق نجدها مترابطة ومتلاحقة ومستمرة بسبب نموها الطبيعي المتسلسل زمنيا، غير أنه يجب على الباحث في هذه الحالة الاعتماد على مجموعة كبيرة من الوثائق ليضمن الوصول إلى أحكام صحيحة وهذا ليس بالأمر الهين.

-ومن خلال ما سبق أوردنا أن هذا الرصيد يحتوي على عدة وثائق مدونة باللغة العصلمية، فان عدم إلمام الباحث بهذه اللغة سيشكل عائقا كبيرا أمام معرفة الباحث لمضمون هذه الوثائق، لذا يجب عليه إما دراسة هذه اللغة أو الاستعانة بمختصين فيها.



وأیضا یجب علی الباحث معرفة کیفیة الصحیحة لاستعمال واستقراء الوثائق، فهذه الخطوة هی أهم الخطوات الّتی یمكن من خلالها إبراز الأهمیة البالغة للوثیقة وهنا تظهر صعوبة استغلالها.

الخاتمة :

وفی الآخر یمكن أن نشیر إل أن الباحث فی تاریخ الجزائر إبان الفترة العثمانیة لا یمكنه الاستغناء عن هذا الرصید الأرشیفی المهم، خاصة إذا طمح هذا الباحث تقدیم بحث علمی یعتمد الموضوعیة، ویقدم معلومات جدیدة ویصحح أخرى، دون أن ننسى أن بحثه سیکون اقرب إلى الحقیقة من أي بحث آخر، لذلك یجب الاهتمام والعناية بهذا الكم الهائل من الوثائق، لأنها الرکیزة الأساسیة لكل بحث تاریخی جید حول الفترة العثمانیة، فبدون هذه الوثائق لا یمكننا كتابة التاریخ بشكل علمی وموضوعی، لذلك تبقى دائما هذه الوثائق هی ذاكرة الجزائر للفترة العثمانیة وهی الوسیلة الأفضل للحفاظ علی التاریخ الحقیقی لهذه الحقبة من تاریخ الجزائر.



□ الهوامش :

¹-GOSSI Antoni, **Archives lux ou nécessité , la situation et les taches des archives en suisse** ,Bern, S.E.D, 1987, pp2,3.

2 - الجريدة الرسمية العدد 4 القانون 9 - 88 المؤرخ في 26 جانفي 188 ، ص139 الخاص بتحديد قواعد سير الأرشيف الوطني وتنظيمه .

3 - منشور رقم 7 - 1994 المؤرخ في 2 أكتوبر 1994 م، المتعلق بإنقاذ الأرشيف المنتج ما قبل 1962 الصادر عن الرئاسة الجمهورية: الأمانة العامة وبواسطة المديرية العامة للأرشيف الوطني

4 - غطاس عائشة، **الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر 1700 - 1830 مقارنة اجتماعية - اقتصادية، المؤسسة الوطنية للاتصال النشر والإشهار، روية، الجزائر، 2007م، ص11.**

5 - ناصر الدين سعيدوني "مكانة مصادر الأرشيف الجزائري في إعادة كتابة تاريخ الجزائر في العهد العثماني" في: **مجلة الدراسات التاريخية** العدد 05، مجلة تاريخية يصدرها معهد التاريخ بجامعة الجزائر. الجزائر، جانفي 1988 م، ص113.

6 - غطاس، المرجع السابق، ص11.

7 - سعيدوني. المرجع السابق، ص113.

8 - غطاس، المرجع السابق، ص11.

9 - سعيدوني، المرجع السابق، ص113.

10 - غطاس، المرجع السابق، ص11.



11 - بيت المال: هي مؤسسة يتصدرها موظف يعرف ببيت المالجي وهو المشرف على مصلحة الأملاك والثروات التي تؤول إلى الدولة بعد موت أصحابها أو استبعادهم أو فقدانهم، فيما إذا انعدم ورثة شرعيون لهم من أخوة أو أبناء أو أقارب، فمهمة بيت المالجي الأساسية هي تصفية الأملاك التي ليست لها ورثة مع الإشراف على مراسيم الدفن وأمور المقابر وبيع التركات والأملاك التي ليس لها ورثة أو المصادرة من طرف السلطة الحاكمة، وهذا وقد كان بيت المالجي يباشر مهامه بمساعدة قاض يعرف عادة باسم الوكيل وبمساعدة موثقين يعرفان أيضا باسم العدول. للمزيد انظر ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية دراسات و أبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط2، دار البصائر، الجزائر، 2009 م، صص 167 - 171. وانظر أيضا غطاس، المرجع السابق، ص ص 79 - 82.

12 - سعيدوني، "مكانة..."، المرجع السابق، ص 113. وانظر أيضا غطاس، المرجع السابق، ص 13.

13 - البايليك: وهو المقاطعات إذ أن ايلالة أو ولاية الجزائر في الفترة العثمانية قد قسمت إداريا إلى أربع مقاطعات دار السلطان فكان بمدينة الجزائر وضواحيها وهو مقر الحكم ومركز السلطة، وثلاثة مقاطعات -بايليكات - او بايليليك أخرى وهي بايليك الشرق ومركزه قسنطينة، وبايليك الغرب ومركزه كان في البداية بمستغانم ثم نقل إلى مازونة ثم إلى معسكر ثم أخيرا إلى وهران أما البايليك الأخير فهو التيطري وقاعدته المدية. للمزيد انظر ارزقي شويتام، المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني 926 - 1246هـ/ 1519 - 1830 م، ط1، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2009 م، ص ص 41 - 47.



- 14 - غطاس، المرجع السابق، ص13.
- 15 - سلسلة البايليك، علبة 26، سجل190.
- 16 - إذ وجدنا مثلاً في إحدى العلب ما يدفعه أهل المدينة ومليانة وما حولهما من ضرائب سنة 1121هـ/1709م بتفصيل دقيق، للمزيد انظر: سلسلة البايليك، علبة09، سجل 38. وانظر أيضاً سلسلة البايليك، علبة09، سجل 47.
- 17 - سلسلة البايليك علبة 26، سجل 190 حتى السجل 196. وانظر أيضاً علبة 27، سجل 197 حتى السجل 199.
- 18 - عائشة، المرجع السابق، ص 14.
- 19 - مهمة دفترتي: أو دفتر مهموهي نفسها سجلات الديوان الهمايوني وهو الدفتر الذي يحتوي على خلاصة الأوامر العلية والأوسمة التي تم إعدادها في الديوان الهمايوني حسب التسلسل التاريخي. ولقد تم تسجيل مثل ذلك إلى عام 1649م في دفاتر أطلق عليها " دفاتر المهمة" وبعد التاريخ المذكور خصصت دفاتر المهمة للشؤون الحكومية أما القضايا الشخصية فقد سجلت في " دفاتر الشكاوى"، غير أنه ابتداء من عام 1742م بدأ تسجيل الشكاوي حسب الولايات، بشكل منفصل، ولذلك فقد أطلق عليها دفاتر أحكام شكايت أو دفاتر الأحكام. انظر سهيل صابان، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، مر: عبد الرزاق محمد حسن بركات، السلسلة الثالثة، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض. المملكة العربية السعودية. 1421 هـ/2000م، ص132.
- 20 - ليلي ديب، فهرس خاص بالرصيد العثماني، "دفتر مهمة" مؤسسة الأرشيف الوطني الجزائر، الجزء 01، اوت2004م.



21 - سعيدوني، "مكانة..."، المرجع السابق، ص113.

22 - نفسه.

23 - **الفرامانات**: جمع فرمان وهو الأمر السلطاني الرسمي المكتوب والصادر في قضية من القضايا ويمثله في المعنى بتي، وحكم، ومثال، وتوقيع، وبارلغي، ونيشان، وبرات، ومنشور، وقد كان يتم تدوينه بالخط الديواني في الديوان الهمايوني، ويسجل ملخصه في سجل الديوان، ويشتمل عادة على طغراء السلطان ونوع الفرمان، والسبب الذي أدى إلى إصداره والغرض منه بعبارة صريحة والتاريخ، وقد كان يصادف في بعض الأحيان تعليق بخط السلطان على الفرمان. للمزيد انظر: صابان، المعجم السابق، ص264.

24 - **خط همايون**: هو الاسم العام الذي يطلق على الأوامر الصادرة من السلاطين ويكتابة أيديهم أو ما حرره الكتاب وأمضاه السلاطين كما انه يطلق على التعليقات المدونة من لدن السلاطين على الملخصات المقدمة من الصدور العظام، ويطلق كذلك على الأوامر الصادرة من السلاطين ابتداء ويسمى هذا النوع الأخير الخط الهمايوني على الأبيض، أي الورق الذي لا يحتوي على اية كتابة، وقد سمي الخط الهمايوني بالخط الشريف أيضا. فهو -خط همايون - إذن وبكل بساطة الأمر الملكي أو السلطاني الذي يصدره إلى رعاياه أو رجال دولته انظر: نفسه، ص101. وانظر أيضا: بربروس خير الدين، مذكرات خير الدين بربروس، ترجمة: محمد دراج، ط01، الأصالة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010 م، ص66.

25 - خط همايون، علبة 28، وثيقة 255، الرقم العثماني 22493، السنة 1243/1827 م.



26 - مهمة دفترى، علبة 03، وثيقة 102، حكم 1004، التاريخ 979هـ. وانظر أيضا مهمة دفترى، علبة 02، وثيقة 062، حكم 2481، التاريخ 976هـ.

27 - سلسلة البايليك، علبة 10، سجل 40.

28 - **ضريبة الضيفة**: هي الهدايا التي يحصل عليها الأغا أو من يجمع الضرائب من مناطق مختلفة للمزيد انظر:

-J.M. Venture de Paradis, **Alger au XVIIIe siècle**, édité par E.fagnan, imp. libraire, Ed, Alger, 1898, p71 .

29 - سلسلة البايليك، علبة 10، سجل 40 .

30 - سلسلة المحاكم الشرعية، علبة 2/25، وثيقة 24.

31 - سلسلة المحاكم الشرعية، علبة 4/87، وثيقة 60.

32 - سلسلة المحاكم الشرعية، علبة 4/26، وثيقة 04.

33 - سلسلة البايليك، علبة 9، سجل 38.

34 - سلسلة المحاكم الشرعية، علبة 4/37، وثيقة 51. وانظر أيضا سلسلة المحاكم الشرعية، علبة 4/87، وثيقة 60.

35 - سلسلة المحاكم الشرعية، علبة 4/87، وثيقة 60.

36 - **انجشاري**: أو انكشاري وهو من الانكشارية: وهذه الأخيرة هي كلمة عثمانية، مركبة من كلمتين يني yani بمعنى جديد، جري بمعنى عسكر، أي الجيش الجديد فهو جيش



من المشاة في عهد السلطان أرخان 1326 م، كانت نواته الأولى من أهل الفتوى في الأناطول، وبعدها اعتمد فيه على أبناء نصارى البلقان الذين أدخلوا في الإسلام، وكان جنوده عزابا ثم سمح لهم في عهد السلطان سليم الأول بالزواج بشرط كبر السن، وكانت نهاية هذا الجيش في الموقعة الخيرية سنة 1826م، على عهد السلطان محمود الثاني. للمزيد أنظر أرزقيشويتام، دراسات و وثائق في تاريخ الجزائر العسكري والسياسي الفترة العثمانية 1915 - 1830م، ط1، دار الكتاب العربي الجزائر، 2010م، ص15. وانظر أيضا: ايرينا بترسبان، الانكشاريون في الإمبراطورية العثمانية، تق، مر: قسم الدراسات والنشر بالمركز - جمعية الماجد للثقافة والتراث، دبي، 2006، ص ص 21 - 27.

37 - الخوجة: جمعها خوجات وهي كلمة تركية معناها، المسجل الكاتب الناسخ المتعلم أو المعلم الخاص. انظر محمد بن ميمون الجزائري، التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية. تج، تق، محمد بن عبد الكريم، الطباعة الشعبية للجيش، الجزائر، 2007م، ص 171.

38 - البابوجي: وهو صانع البابوج، وهو لفظ فارسي أصله بابوش، وهو الحذاء المريح المصنوع من الحرير المزركش بالذهب والألماس تتزين به النساء، أنظر مصطفى عبد الكريم الخطيب، معجم المصطلحات والألقاب التاريخية، ط1، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت 1996م، ص 62.

39 - القاوقجي: وهو صانع القاوقجية أو الشاشية انظر غطاس، المرجع السابق، ص241.

40 - سلسلة المحاكم الشرعية، علبة 109، وثيقة 110.

41 - سلسلة البايليك، علبة 9، سجل 48، 49، 50.

42 - مهمة دفترتي، علبة 01، وثيقة 44، حكم 973، التاريخ 976.

43 - حسان خوجة، تاريخ بايات وهران، مخطوط رقم 1634، قسم المخطوطات، مكتبة الوطنية. الجزائرية، وجه ورقة 2، ظهر ورقة 2.



- 44 - ابن ميمون الجزائري، المصدر السابق، ص112 وما بعدها.
- 45 - حمدان ابن عثمان خوجة، المرأة، تقديم وتعريب وتحقيق: محمد العربي الزبيري، الشركة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2006م، ص13.
- 46 - ناصر الدين سعيدوني، الشيخ المهدي بوعبدلي، الجزائر في تاريخ العهد العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م، ص91.
- 47-H.D De Grammont, **Histoire d'Alger sous la domination turque (1515-1830)**, Ed, Erunest Leroux paris, 1887, pp 2 et suit.
- 48- F.DHaëdo, **Histoire des rois d'Alger**, tranpar H.D.De Grammont, Adolphe Jourdan, libraire. Ed, Alger, 1881, pp11 et suiv.
- 49 - سعيدوني، "مكانة...", المرجع السابق، ص114.
- 50 - حسان الحلاق، **مناهج الفكر والبحث التاريخي والعلوم المساعدة وتحقيق المخطوطات بين النظرية والتطبيق**، ط2، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1991م، ص109.